



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاثنين 21 جانفي 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3.....
حجم النفايات المختلفة عبر الوطن تمثل قيمة تجارية تضاهي أل 40 مليار دج سنويا
3..... (واج)
- 4..... انطلاق اشغال الجلسات الوطنية للسياحة يوم الاثنين بقصر الأمم (واج).....
5..... الطماطم بـ140 دينار..و«القرعة» بـ150 دينار و«اللوبياء» بـ280 دينار!(النهار أونلاين) ...
انعقاد الجلسات الوطنية الأولى للاقتصاد التدويري نهاية فبراير القادم بالجزائر
6..... العاصمة (واج).....
- 7..... "صافكس" تجتمع بأصحاب مصانع التركيب لضبط أجندة الصالون الدولي.....
10 أيام تخفيضات في سيارات "دي زاد".. وجدل حول إلزامية البيع بالصك (الشروق
7..... أونلاين).....
- بنوك /مالية/تأمينات..... 7.....
7..... "الشروق" تكشف تفاصيل تعليمة المديرية العامة للتوظيف العمومي.....
7..... هؤلاء الموظفون والمتعاقدون معنيون بالإحالة على التقاعد (الشروق أونلاين).....
9..... الجزائر/البنك العالمي : آفاق التعاون في مجال المساعدة التقنية (واج).....
متوسط الاجر الصافي بالجزائر يصل إلى اكثر من 40.300 دينار خلال سنة 2017 (واج)
9.....
- تعاون وشراكة..... 10.....
الجزائر- لبنان: تطوير العلاقات التجارية محور محادثات وزير التجارة للبلدين
10..... بيروت(واج).....
- 11..... دعوة إلى ضرورة الارتقاء بالتعاون الثنائي الجزائري-الإماراتي في المجال البرلماني (واج).....
- تجارة..... 12.....
- يقظة إعلامية 12.....

الافتتاحية

حجم النفايات المختلفة عبر الوطن تمثل قيمة تجارية تضاهي آل 40 مليار دج سنويا (واج)

كشفت وزيرة البيئة والطاقات المتجددة، فاطمة الزهراء زرواطي، يوم الأحد ببيومرداس عن أن الحجم الكبير للنفايات المنزلية و ما شابهها عبر كل الوطن تمثل قيمة تجارية كبيرة تضاهي آل 40 مليار دج سنويا إلا أن وتيرة رسكلتها تبقى ضعيفة جدا .

وأوضحت السيدة زرواطي في ندوة صحفية على هامش إفتتاح اللقاء الجهوي لولايات الوسط الشرقي للبلاد حول الاقتصاد التدويري أن "وتيرة رسكلة النفايات بالجزائر التي تمثل قيمة تجارية كبيرة تضاهي آل 40 مليار دج سنويا تبقى ضعيفة جدا بالمقارنة مع حجمها الذي يصل إلى 34 مليون طن من النفايات المنزلية و ما شابهها سنويا" .

وذكرت الوزيرة بأن العمل جار في هذا الإطار على تطوير الاقتصاد التدويري بوصفه أحد المفعلات الأساسية للتنمية المستدامة و الاقتصاد الأخضر و من خلال هذه الجلسات سيتمكن القطاع مستقبلا من تحديد "الرؤية الاقتصادية" و "الإستراتيجية" الكفيلة باستغلال هذا المخزون (النفايات) الذي بإمكانه توفير ما يزيد عن 100.000 منصب عمل مباشر بين مباشر وغير مباشر .

و صرحت السيدة زرواطي أن دائرتها الوزارية تولي أهمية كبيرة لموضوع الاقتصاد التدويري لما يقدمه من مزايا في الحفاظ على البيئة و تنمية الثروة و خلق مناصب شغل بالإضافة إلى ترقية الإنتاج و الاستهلاك المستدامين .
"نحن مدعوون في هذا الصدد -تقول الوزيرة- لوضع أسس الاقتصاد التدويري في البلاد عن طريق مناقشة مختلف محاوره من الجانب القانوني و المؤسسي و كذا الآليات التي تساهم في وضع حيز التنفيذ نظام متين اقتصاديا و محدود من حيث التأثيرات السلبية على البيئة".

وأكدت في هذا المجال أنه لن يتم إدخار أي جهد لإستغلال هذه الإمكانيات ذات القيمة الاقتصادية العالية عن طريق تغيير أنظمة التسيير الحالية التي أصبحت لا تتوافق مع متطلبات المرحلة الراهنة حيث تم في هذا الإطار التوقيع على إتفاقية تعاون بين الوكالة الوطنية للنفايات التابعة لقطاعها ووزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بمناسبة اليوم الوطني للبلدية .

و تهدف هذه الإتفاقية إلى مرافقة الجماعات المحلية في التسيير المدمج للنفايات و التدقيق و الترشيد في تسيير مراكز الردم التقني و إنجاز مخططات تسيير النفايات على مستوى البلديات و إعادة النظر في القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها و تكييف تسيير المؤسسات بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية الجديدة .

و تضمن حفل افتتاح هذه الفعالية التي تتواصل على مدار يومين بكلية الحقوق ببودواو (غربا) و تحمل شعار "من إقتصاد خطي ... إلى اقتصاد تدويري " بحضور إطارات من مختلف القطاعات و منتخبين و خبراء و باحثين و فنيين و ممثلي المؤسسات الاقتصادية و المجتمع المدني من 18 ولاية ، إلقاء عدد من الكلمات من طرف ممثلي مختلف الهيئات و المنظمات المشاركة إلى جانب محاضرات تقنية متخصصة في المجال .

و تم تشكيل من خلال أشغال هذا اللقاء الجهوي تسعة ورشات موضوعاتية تضم إطارات و خبراء ممثلين عن مختلف القطاعات و الهيئات المشاركة تناقش مواضيع تتعلق أهمها بالإطار التنظيمي و المؤسسي القانوني و البنية التحتية الضرورية و اللازمة لإعادة الرسكلة و التثمين و موضوع الحكامة و جاذبية الاستثمار و خلق المؤسسات الناشئة و الشراكة بين القطاع الخاص و العام .

كما تناقش هذه الورشات التي تختتم بتوصيات ترفع إلى الجهات الوصية مواضيع أخرى تتعلق بترويج الشعب والفروع الجديدة للثمنين وتطوير المؤسسات الصغيرة و الجوانب الاقتصادية و المالية و دور الضريبة الإيكولوجية و الاتصال و التحسيس و المجتمع المدني إلى جانب رهانات الاقتصاد الدائري على المستوى المحلي.

انطلاق اشغال الجلسات الوطنية للسياحة يوم الاثنين بقصر الأمم (واج)

تنطلق اشغال الجلسات الوطنية للسياحة يوم غد الاثنين بقصر الأمم ببنادي الصنوبر بالجزائر العاصمة يتم خلالها تقييم مدى تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ومناقشة العديد من المحاور لتحقيق التنمية السياحية. وتهدف هذه الجلسات التي تنظمها وزارة السياحة والصناعة التقليدية بالتنسيق مع الوكالة الوطنية للتنمية السياحية تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، على مدى يومين، الى وضع خارطة الطريق لتنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2030 عن طرق فتح المجال للنقاش وتبادل وجهات النظر بين المشاركين والفاعلين الخواص والجامعيين والخبراء والمهنيين من اجل التمكن من تعزيز اقتصاد بديل للمحروقات و تثمين وجهة الجزائر السياحية و ترقية التراث الطبيعي والتاريخي والثقافي والديني الذي تزخر به البلاد.

وستحدد هذه الجلسات التي ستعرف حضور حوالي 1000 مشارك، نهاية المرحلة الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008 - 2015 والتي تم خلالها في انطلاق المشاريع ذات الأولوية كدعم الاستثمار وتهيئة الفنادق العمومية وتعزيز التكوين.

وسيشرف على افتتاح أشغال هذه الجلسات وزير السياحة الصناعة التقليدية عبد القادر بن مسعود ليتم بعدها عرض شريط عن الإنجازات الكبرى للقطاع الى جانب تقديم عرض آخر من قبل السيد بوليو ربي ممثلا برنامج الأمم المتحدة للتنمية وكذا عرض شريط قصير يتعلق باللقاءات الجهوية.

من جهتهم، سيقدم الخبراء عرضا يتعلق بتقييم تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للفترة الممتدة ما بين 2008 الى 2018 "تنمية السياحة في الجزائر: ديناميكية الإقليم وتفعيل سياحة الوجهات على مستوى الجماعات المحلية". ومن المقرر أن تنطلق أشغال الورشات الأربع في الفترة المسائية حيث يتم خلالها التطرق إلى كيفية إنشاء وجهات مستدامة تنافسية وجذابة وحوكمة الوجهات، الى جانب مناقشة موضوع "المناجمنت السياحي" ورهانات وتحديات التنمية السياحية في أفاق 2030.

كما سيتم من خلال هذه الورشات البحث عن سبل ترقية الوجهات السياحية من خلال اتخاذ اجراءات كفيلة ببناء وجهة سياحية دائمة وكيف يمكن تطوير العرض السياحي وأهمية اشراك وكالات الأسفار في التنمية السياحية وتسويق الوجهات المعروفة والتعرف على المتطلبات الحقيقية للسائح الوطني والعرض السياحي الذي يليق به وأهم التدابير الواجب اتباعها لضمان إرضاء المواطن المقيم.

ويتم ايضا التطرق الى الادوات التي يجب توفيرها لقياس درجة القابلية للسياحة لدى الأقاليم ومنتجات الجذب ذات الأولوية وهل يجب الاستمرار في عملية انشاء تجهيزات الإيواء وما هو نوع الإيواء لكل سائح ولأي سياحة. الى جانب التأكيد على إزالة العراقيل المتعلقة بالعقار السياحي .

وسيركز المشاركون في الورشات على ضرورة تعزيز السياحة العلاجية (الحموية، المعالجة بمياه البحر) ودعم الصناعة التقليدية والسياحة الثقافية والدينية وسياحة المغامرات (الجبال، الصحراء) وكذا السياحة الريفية، السياحة الفلاحية وسياحة الأعمال واهم وسائل النقل والإيواء والإطعام والمنتجات المحلية وشبكات التوزيع ومختلف الخدمات المتاحة للسكان والزوار كالمستشفيات، الصيدليات والمتاجر، الى جانب ابراز أهمية اللجوء الى الحوكمة واللامركزية في اتخاذ القرار وتعميم الرقمنة.

وقد سبقت هذه الجلسات الوطنية اربعة لقاءات جهوية نظمت على مستوى ولايات ورقلة، قسنطينة، الجزائر العاصمة وتلمسان وشكلت إطارا للتشاور جمعت أزيد من 1200 مشارك من اجل إتمام جمع المعلومات والبيانات بغية إثراء التقييم الاولي.

وخرجت هذه اللقاءات بصياغة أزيد من 3000 توصية تم تناولها في ثلاث ورشات عمل تطرقت أساسا الى اشكالية البحث عن بناء وجهة سياحية جديدة ذات نوعية وجعل السياحة عامل تنمية وقيمة مضافة للوطن والصناعة التقليدية في الجزائر وكذا ابراز أهمية الديناميكيات الخمس للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ودور الهيئات المسؤولة على تسيير الإقليم السياحي.

وستخصص اشغال اليوم الثاني لهذه الجلسات لقراءة وعرض توصيات الورشات الاربعة.

الطماطم بـ140 دينار..و«القرعة» بـ150 دينار و«اللوبياء» بـ280 دينار!(النهار أونلاين)

عرفت زيادات تقدر بـ20% خلال أسبوع واحد فقط

البصل بـ70 دينار.. والحار بـ200 دينار دج للكلف الواحد والحمص بـ300 دج

عرفت أسعار الخضر والفواكه والبقوليات ارتفاعا جنونيا، بمعدل تراوح بين 15 و20%، في ظرف أسبوع واحد.

حيث وصل سعر الطماطم إلى حدود 140 دينار للكلف الواحد، وبلغ سعر الفلفل الحار 200 دينار للكلف، وارتفع سعر الحمص ليصل إلى 300 دينار للكلف والعدس بـ200 دينار.

ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الخضر والفواكه والبقوليات والحبوب الجافة ارتفاعا جنونيا، بنسبة 30%، في حال استمرت التقلبات الجوية لأكثر من أسبوع آخر.

قامت «النهار»، بجولة استطلاعية إلى مختلف أسواق الخضر والفواكه بالعاصمة، وبعض محلات بيع المواد الغذائية. أين وقفت على الزيادة المسجلة في أسعار الخضر والفواكه والبقوليات والحبوب الجافة، خاصة خلال هذا الأسبوع.

بعد أن شهدت ولايات الوطن تقلبات جوية وتساقط الأمطار والثلوج.

حيث قدرت نسبة الزيادات في الخضر والفواكه بـ20%، وقد تصل هذه الزيادات إلى معدل 30% في حال استمرت التساقطات.

ووقفت «النهار»، على ارتفاع في أسعار الخضر والفواكه بصفة جنونية في ظرف أسبوع واحد، حيث بلغ سعر الطماطم حدود 160 دينار للكلف الواحد.

بعد أن كان 120 دينار، وتراوح سعر الجزر واللفت ما بين 80 دينارا و100 دينار للكلف، بعد أن كان سعرها يقدر بـ60 دينارا، وبلغ سعر السلطة 140 دينار للكلف.

بعد أن كان سعرها 100 دينار، فيما وصل سعر البصل إلى 70 دينارا للكلف، بعد أن كان 40 دينارا فقط، فيما بلغ سعر الكيلوغرام الواحد من «القرعة» 150 دينار.

بعد أن كان في حدود 130 دينار في الأسبوع الماضي، فيما بلغ سعر الفلفل الحلو 160 دينار للكلف بعد أن كان في حدود 100 دينار.

والحار بـ200 دينار للكلف الواحد بعد أن كان في حدود 140 دينار، ووصل سعر الكيلوغرام من البادنجان إلى 140 بعد أن كان سعره 100 دينار.

ولم يختلف كثيرا سعر «القرعون» عن غيره من الخضر، حيث بلغ 140 دينار بعد أن كان في حدود 120 دينار.

وسعر الكيلوغرام الواحد من «الجلبانة» 200 دينار، أما «لوبياء ماجطو» فقد بلغت أسعارها جنونية تتراوح ما بين 350 دينار و500 دينار للكلف.

وبرر بعض الباعة الارتفاع الجنوني في الأسعار بأن بعض الخضروالفواكه غير موسمية، أما سعر البطاطا فقد استقر في حدود 50 دينارا للكلغ.

فيما سجل سعر «الماندرين كليمونتين» ارتفاعا قدر بحوالي 280 دينار للكلغ.

ووصل سعر الكيلوغرام الواحد للبرتقال 180 دينار، والليمون بـ80 دينارا، أما الموز فقد استقر في حدود 350 دينار للكلغ.

انعقاد الجلسات الوطنية الأولى للاقتصاد التدويري نهاية فبراير القادم بالجزائر العاصمة (واج)

أعلنت وزيرة البيئة و الطاقات المتجددة، فاطمة الزهراء زرواطي، يوم الأحد ببومرداس أن الجلسات الوطنية الأولى للاقتصاد التدويري ستعقد نهاية شهر فبراير المقبل بالجزائر العاصمة تحت شعار "من اقتصاد خطي إلى اقتصاد تدويري".

وصرحت الوزيرة في كلمتها الافتتاحية للجلسات الجهوية الوسط - الشرقي حول الاقتصاد التدويري التي انطلقت اليوم وتتواصل على مدار يومين على مستوى كلية الحقوق ببودواو أن "الجلسات الوطنية الأولى للاقتصاد التدويري ستعقد يومي 25 و 26 فبراير الداخل و تسبقها إتمام عقد الجلسات الجهوية المخصصة لولايات الجنوب يومي 3 و 4 فبراير القادم".

وسيتم خلال هذه الجلسات الوطنية - إستنادا للوزيرة- جمع كل التوصيات التي تنبثق عن هذه اللقاءات الجهوية التحضيرية ثم القيام بدراستها وإخضاعها لمناقشات معمقة ودقيقة من طرف الخبراء والفنيين في المجال بغرض الخروج بورقة طريق مضبوطة وفي وقت زمني محدد لتجسيدها مباشرة في الميدان وبالتالي المرور إلى أمور فعلية يمكن للمواطن أن يلمسها ميدانيا في أقرب الآجال .

ويأتي هذا اللقاء الجهوي الذي خصص لولايات الوسط الشرقي بحضور إدارات من مختلف القطاعات ومنتخبين و خبراء و باحثين وفنيين وممثلي المؤسسات الاقتصادية والمجتمع المدني ، وفقا للوزيرة عقب الجلسات الجهوية الأولى التي انعقدت بولاية البلدية مؤخرا و خصصت لولايات وسط غرب البلاد و التي ضمت 420 مشاركا وتوجت بصياغة 105 توصيات .

"و اليوم نواصل المسيرة من هذه المحطة الثانية ببومرداس - تضيف السيدة زرواطي- حيث سيتم إثراء توصيات الجلسات الجهوية الأولى عن طريق دمج عناصر جديدة تأخذ بالاعتبار خصوصية 18 ولاية من وسط شرق البلاد باعتبار أنها مناطق كثيفة النشاط الصناعي والتجاري . كما تتميز بخصوصية مناخية و بيئية متنوعة.

و اعتبرت أن هذه الجلسات الجهوية التحضيرية بمثابة مرحلة تشاركية تشاورية مهمة ولبنة أساسية لكل التصورات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية بخصوص الاقتصاد التدويري حيث ستساهم في تغيير سلبيات الاقتصاد الخطي عن طريق اعتماد أساليب ترشيد الاستهلاك و ابتكار طرق جديدة للإنتاج و تهمين النفايات و رسكلتها كنظام اقتصادي متكامل و متناسق يساهم في رفع النمو الاقتصادي و يساعد على مكافحة التهديدات البيئية .

وأضافت "إننا نتكلم اليوم عن نموذج تنموي عالمي مبتكر يجمع بين الوفاء بالتزام الحفاظ على البيئة من كل أشكال التلوث و بين أساليب رسكلة هذه النفايات لجعلها مواد أولية يعاد إدخالها في سلسلة التصنيع وبالتالي تخفيف أعباء نفقات المواد الأولية و لهذا أدرجت الجزائر الاقتصاد التدويري ضمن مواضيع الإستراتيجية الوطنية للبيئة و التنمية المستدامة".

"صافكس" تجتمع بأصحاب مصانع التركيب لضبط أجندة الصالون الدولي

10 أيام تخفيضات في سيارات "دي زاد".. وجدل حول إلزامية البيع بالصك (الشروق أونلاين)

تجتمع إدارة قصر المعارض مع وكلاء السيارات المعتمدين في الجزائر وأصحاب مصانع التركيب قريبا، لتحديد أجندة المشاركة في صالون السيارات المرتقب تنظيم فعالياته في الفترة الممتدة بين 24 أبريل و4 ماي المقبل بقصر المعارض الصنوبر البحري، وهذا بعد أن تم الاتفاق رسميا على عودة هذه التظاهرة الاقتصادية والتي تعد الأهم في برنامج الوكلاء والمصانع لكل سنة، وسيتم خلال الاجتماع مناقشة طريقة البيع وإذا ما كانت العملية ستتم بالصك أو السماح بالتعاملات النقدية.

قال المدير العام لقصر المعارض الطيب زيتوني، في تصريح لـ"الشروق"، الأحد، إن صالون السيارات رسميا سيكون في الفترة الممتدة بين 24 أبريل و4 ماي حيث أكد جميع الفاعلين مشاركتهم في الصالون، وبالمقابل أعلن أنه سيتم الاجتماع خلال الأيام المقبلة لتحديد أجندة الصالون الذي سيمتد طيلة 10 أيام تخصص للبيع وبأسعار معقولة، إلا أنه سيتم أيضا تحديد طريقة البيع وإذا ما كانت إدارة قصر المعارض ستسمح بالتعاملات النقدية للشراء أم ستفرض إلزامية التعامل بالصك.

وحسب المتحدث، فإن اللقاء الذي سيكون بحضور كافة المعنيين بالمشاركة في صالون السيارات، وسيتم مناقشة خلاله كافة التفاصيل المتعلقة بعملية البيع والشراء غيرها من الأمور المتعلقة بالتخفيضات، حيث ستكون عودة الصالون هذه المرة حصريا للمركبات المصنعة في الجزائر خلافا لما شهدته الطبقات الماضية والتي كانت آخرها طبعة سنة 2015. وبالمقابل، شهد صالون السيارات بوهان "وست إيكسبو" شهر ديسمبر الماضي، مشاركة 40 علامة للسيارات والشاحنات والحافلات الناشطة في مجال التركيب في الجزائر، على مدى 4 أيام، وذلك في الطبعة الثامنة عشرة لهذا الصالون الذي تحول إلى الحدث الأهم للناشطين في مجال تركيب وتسويق السيارات في الجزائر، بعد غياب صالون السيارات الدولي للسنة الثالثة على التوالي، والذي تعود الجزائريون على تنظيمه كل شهر مارس بقصر المعارض. وامتدت فعاليات معرض السيارات بوهان طيلة أربعة أيام، بحضور أكبر المركبين والفاعلين في قطاع السيارات والميكانيك في الجزائر على غرار "رونو" و"سوفاك" و"كيا" و"هيونداي"، وكذلك ممثلي مصانع تركيب الشاحنات والحافلات، أين تم استعراض أحدث مركباتهم، وشهدت التظاهرة تهافت عدد كبير من المهنيين والمحترفين وحتى الزبائن على هذا الصالون.

هذا، وتشهد السيارات في السوق الجزائرية ارتفاعا حادا في الأسعار بداية من سنة 2015، إثر تقليص الاستيراد ثم وقفه رسميا سنة 2017، واستمر هذا الارتفاع رغم حملات المقاطعة التي شهدتها السوق سنة 2018، تحت شعار "خليها تصدي" في الوقت الذي يرى الخبراء أن السوق الجزائرية بحاجة لنصف مليون سيارة، ولن تستقر الأسعار إلا إذا ما تم بلوغ هذا المستوى من الإنتاج.

بنوك / مالية / تأمينات

"الشروق" تكشف تفاصيل تعليمية المديرية العامة للتوظيف العمومي

هؤلاء الموظفون والمتعاقدون معنيون بالإحالة على التقاعد (الشروق أونلاين)

30 مارس آخر أجل للمصادقة على مخططات تسيير الموارد البشرية وتحديد المناصب ترسيم المترشحين بمجرد انتهاء فترة التجريب.. وتسوية ملفات الناجحين في مسابقات التوظيف طالبت المديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، في تعليمة لها صادرة بتاريخ 9 جانفي الجاري تحمل رقم 09، تحوز "الشروق" نسخة منها، كافة المسؤولين المكلفين بتسيير الموارد البشرية في المؤسسات والإدارات العمومية وكذا مفتشيات الوظيفة العمومية، بضرورة مراعاة التدابير فيما يخص إيداع مشاريع المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية، حيث ذكرت التعليمات أن مشاريع مخططات تسيير الموارد البشرية ينبغي إيداعها لدى مصالح الوظيفة العمومية للدراسة والمصادقة عليها في آجالها القانونية وذلك وفقا للإجراءات المحددة في هذا المجال مع تفادي أي تأخر. وحددت المديرية العامة للوظيفة العمومية، تاريخ 30 مارس القادم، كآخر أجل للمصادقة على المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية، لذا يتعين على مسيري المؤسسات والإدارات العمومية - تقول التعليمات- الشروع في إعداد مشاريع مخططات تسيير مواردهم البشرية بمجرد تسليم مدونة ميزانية تسيير السنة المالية المعتمدة. كما طالبت المديرية العامة للوظيفة العمومية، بالإسراع في رفع التحفظات بشأن هذه المخططات عند دراسة مشاريعها من خلال اتخاذ بعض التدابير على غرار إحالة الموظفين والأعوان المتعاقدين الذين بلغوا أو تجاوزوا السن القانونية للإحالة على التقاعد عملا بأحكام التنظيم الساري المفعول بالإضافة إلى تسوية كافة الوضعيات التي أثرت بشأنها تحفظات من قبل مصالح الوظيفة العمومية مع إعداد حصيلة الشغل السنوية في الأجل القانونية. وبغية ضمان التحسين المستمر لتسيير الموارد البشرية وتوفير الظروف اللازمة لثمنها، طالبت المديرية العامة للوظيفة العمومية بضرورة السهر على توثيق الشهادات والمؤهلات وكشوف نقاط المترشحين الناجحين في مسابقات التوظيف، وكذا ضرورة السهر على ترسيم المترشحين بمجرد انتهاء الفترة التجريبية أو بعد إتمام الإجراءات القانونية والتنظيمية المطلوبة على غرار متابعة التكوين الأولي أو اجتياز امتحان الترسيم والتقييم من قبل لجنة التفتيش البيداغوجي للترسيم.. بالإضافة إلى ضرورة السهر على تعيين وتنصيب الناجحين في المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية مباشرة بعد إمضاء محاضر الإعلان النهائية لنتائج لهذه المسابقات.

من جهة أخرى، سمحت المديرية العامة للوظيفة العمومية بإجراء تعديل على المخططات السنوية لتسيير المورد البشرية المصادق عليها عند بروز معطيات جديدة في الميزانية شريطة أن يتم ذلك قبل نهاية الثلاثي الثالث من نفس السنة المالية، أي قبل تاريخ 31 سبتمبر 2019.

كما أشارت التعليمات إلى أن إعادة توزيع المناصب المالية بعنوان 2019، بعد المصادقة على المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية، بعنوان هذه السنة، لا يقتضي تعديل هذه المخططات، وذلك وفقا للمادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 194-12 المؤرخ في 25 أفريل 2012، المحدد لكيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات والفحوص المهنية في المؤسسات والإدارات العمومية، فيما يتوجب على السلطة التي لها سلطة التعيين إعداد قرار أو مقرر توزيع المناصب المالية الشاغرة بعنوان السنة المعتمدة 2019، مباشرة بعد استلام مدونة الميزانية مع تبليغه إلى مصالح الوظيفة العمومية في أجل عشرة أيام ابتداء من تاريخ توقيعه.

هذه طريقة استغلال المناصب المحررة

كما أوضحت التعليمات أن استغلال المناصب المالية المحررة بصفة نهائية خلال السنة المالية، يتم وفقا للتنظيم الساري المفعول سواء من خلال اللجوء إلى قوائم الاحتياط، شريطة عدم تنظيم مسابقة أو امتحان أو فحص مهمي بعنوان السنة المالية المعتمدة أو من خلال تخصيص المناصب المحررة للتوظيف، سواء خارجي عن طريق المسابقات على أساس الشهادات أو على أساس الاختبارات أو التوظيف المباشر أو الترقيّة.

أما فيما يتعلق بالمناصب المحررة بفعل نقل الموظفين إلى مؤسسات وإدارات عمومية أخرى، يمكن لقطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة فقط، دون غيرها من القطاعات - تقول التعليم- استغلالها وفقا للطريقتين سالفتي الذكر خلال نفس السنة المالية، في حين أوضحت المديرية العامة للتوظيف العمومية أن المناصب المحررة خلال السنة المالية المعتبرة بفعل عزل الموظفين أو الأعوان المتعاقدين، بسبب إهمال المنصب، يكمن استغلالها وفقا للكيفيات المعتمدة لاستغلال المناصب المالية المحررة خلال السنة المالية المعتبرة، سالفة الذكر وذلك بالنسبة لكافة القطاعات، فيما أشارت التعليم أن إبداء الموافقة على طلبات نقل الموظفين إلى مؤسسات وإدارات عمومية أخرى غير مرتبط بالمصادقة على المخططات السنوية لتسيير الموارد البشرية بعنوان السنة المالية المعتبرة.

الجزائر/البنك العالمي : آفاق التعاون في مجال المساعدة التقنية (واج)

استقبل وزير المالية عبد الرحمن راوية يوم الأحد بالجزائر العاصمة، المدير الجديد لدى البنك العالمي للمنطقة التي تنتمي إليها الجزائر، شهيد أشرف ترار، والذي تحدث معه حول آفاق التعاون في مجال المساعدة التقنية، حسبما أفاد به بيان للوزارة.

وخلال هذا اللقاء، تطرق الطرفان إلى "آفاق التعاون مع البنك العالمي في مجال المساعدة التقنية، والتي تندرج نشاطاتها في إطار التطورات الاقتصادية الأخيرة في البلاد" حسب نفس المصدر.

وبهذه المناسبة، استعرض الوزير المحاور الرئيسية لسياسة الجزائر في مجال التنمية والإصلاحات الهيكلية الجارية وكذا الوضعية الاقتصادية الكلية للبلاد، مسلطا الضوء على "أهمية السياسة الموازناتية التي شرعت فيها السلطات العمومية والتي ترمي إلى تلبية الاحتياجات المتعلقة بتمويل الاستثمارات محليا مما يسمح بضمان نمو اقتصادي مستديم". من جهته، أكد السيد ترار "استعداده لمواصلة الاستجابة للحاجيات التي عبرت عنها الجزائر في مجال المساعدة التقنية". ويتضمن برنامج زيارة ممثل البنك العالمي إلى الجزائر لقاءات مع أعضاء من الحكومة والمؤسسات الوطنية قصد الاطلاع على التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أحرزتها الجزائر، كما تشمل زيارات ميدانية عديدة.

متوسط الاجر الصافي بالجزائر يصل إلى أكثر من 40.300 دينار خلال سنة 2017 (واج)

قدر متوسط الاجر الصافي في الجزائر (خارج قطاعي الفلاحة و الادارة) ب 40.325 دينار خلال سنة 2017 مقابل 39.901 دينار خلال 2016 اي بزيادة 1ر06 بالمئة، حسب ما علمته واج لدى الديوان الوطني للإحصائيات. ويتكون متوسط الاجر الصافي من الاجر الخام خالي من جميع الاقتطاعات (الرسم على الدخل الاجمالي و الضمان الاجتماعي و التقاعد) و حسب كل قطاع قانوني، قدر متوسط الاجر الشهري ب 56.200 دينار في القطاع العمومي و ب 33.000 دينار في القطاع الخاص الوطني خلال سنة 2017 اي بفارق يقدر ب 23.200 دينار، حسب نتائج تحقيق سنوي حول الاجور أجراه الديوان الوطني للإحصائيات خلال شهر مايو لسنة 2017 لدى 762 مؤسسة منها 535 مؤسسة عمومية و 227 مؤسسة خاصة تحصي 20 عامل فأكثر يشتغلون في مختلف القطاعات عدا قطاعي الفلاحة و الادارة.

و حسب الديوان، فان الفارق في الاجور بين القطاع العام و الخاص يعود اساسا لوجود بعض المؤسسات العمومية الهامة من حيث عدد العمال بنظام اجور محفز مثل ما هو الحال بالنسبة لمؤسسات الصناعة الاستخراجية (قطاع المحروقات و الخدمات البترولية) و النشاطات المالية و النقل و كذا الاتصالات.

= الأجر في قطاعي المحروقات و المالية هي الأكبر =

و يعد متوسط الاجور الصافية الشهرية الاكثر ارتفاعا في الصناعات الاستخراجية (لاسيما انتاج وخدمات المحروقات) ب 104.800 دينار و في الانشطة المالية (بنوك و تأمينات) ب 60.000 دينار، متبوعة بقطاعات انتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و الماء ب 45.500 دينار و الصحة 45.000 دينار.

و عزا الديوان ارتفاع الاجور اكثر في الصناعات الاستخراجية و النشاطات المالية إلى كون المؤسسات التي تعمل في هاذين القطاعين، تشغل عدد اكبر من الحاصلين على شهادات و تمتلك اكثر موارد مالية من الاخرين لدفع اجور عمالهم (نظام اجور خاصة)

بالمقابل نجد متوسط الاجر الصافي المتوسط في قطاع البناء هو الأضعف ب 30.700 دينار بعد الاجر في قطاع العقارات بينما يصل في قطاع الخدمات للمؤسسات 33.400 دينار و ب 33.600 في قطاع الفنادق حسب بيانات الديوان. و من بين اهم اسباب الضعف النسبي للأجور في هذه القطاعات هو توظيف كبير لعمال ذوي مؤهلات أقل (أعوان تنفيذ)، حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

و بحسب التأهيل، فإن متوسط الأجر الصافي، في كل القطاعات، يقارب 79.000 دج بالنسبة للإطارات في 2017 (ارتفاع ب 1ر91 مقارنة ب 2016) مقابل 47.300 دج لأعوان التحكم (ارتفاع ب 1ر32 بالمائة) و 28.900 دج لأعوان التنفيذ (ارتفاع ب 0ر92 بالمائة).

و بحسب القطاع و التأهيل، فإن متوسط الأجر الأكبر متواجد في الصناعات الاستخراجية ب 129.462 دج، و الصحة ب 94.300 دج، حسب الديوان الوطني للإحصائيات، مشيرا الى أنه في الصحة، يتعلق الامر بالمؤسسات الصحية الخاصة، في حين أن المؤسسات في القطاع العمومي، هي خدمات موجهة للعامة (مدرجة مع الإدارة) و بالتالي ليست مدرجة مع التحقيق.

من جهة اخرى، تم تسجيل فوارق كبيرة في الأجر في بعض الحالات بنفس التأهيل و بحسب قطاع النشاط. و بالتالي، لأعوان التحكم، فإن متوسط الأجر الصافي، في الصناعات الاستخراجية هو 98.600 دج مقابل 36.100 في قطاع البناء.

و بالنسبة لأعوان التنفيذ، فإن متوسط الأجر الصافي هو 72.850 في الصناعات الاستخراجية و 25.700 دج في قطاعي التجارة و التصليح.

و بحسب الديوان الوطني للإحصائيات "تأهيل العامل و القطاع و حجم المؤسسة و كذا خاصيات الأجر للمؤسسات في كل قطاع هي العوامل المحددة للأجر".

و بحسب الصفة القانونية و النشاط، فإن في القطاع العمومي، الأجر مرتفعة في الصناعات الاستخراجية (105.700 دج) و قطاع النقل و الاتصال 57.000 دج و النشاط المالي (57.000 دج).

في المقابل، هذه الاجور منخفضة نسبيا في قطاعات البناء (36.200 دج) و الفنادق و الإطعام (35.400 دج). و في القطاع الخاص، فإن النشاطات الاكبر اجرا هي القطاع المالي (74.600 دج) و الصحة (45.000 دج) و التجارة و التصليح (43.000 دج).

في المقابل، النشاطات الأقل اجرا هي الصناعات الاستخراجية (26.200 دج) و السكن و خدمات المؤسسات (28.200 دج) و (البناء 29.800 دج).

تعاون و شراكة

الجزائر- لبنان: تطوير العلاقات التجارية محور محادثات وزير التجارة للبلدين ببيروت(واج)

شكلت سبل تعزيز وتطوير العلاقات التجارية بين الجزائر ولبنان محور محادثات بين وزير التجارة، سعيد جلاب و وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني، رائد خوري خلال لقاء جمع الطرفين أمس الجمعة، على هامش الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للدورة الرابعة للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المنعقدة ما بين 18 و20 يناير الجاري ببيروت، حسبما أفاد به بيان الوزارة يوم السبت.

وأوضح البيان ان الطرفان قد تباحثا خلال هذا اللقاء سبل تعزيز وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، اذ تم الاتفاق على تشكيل لجنّتين مصغرتين لاستكمال الاجتماعات الخاصة بترقية هذه العلاقات.

وقدم السيد جلاب بهذه المناسبة عرضا عن مناخ الاستثمار في الجزائر والتسهيلات التي تقدمها الحكومة وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة وحرصه على توفير كل الظروف الملائمة لاستقطاب الاستثمارات من الأشقاء في العالم العربي .

كما أبرز السيد الوزير الديناميكية التي تعيشها الجزائر اليوم للنهوض باقتصادها وتنويعه وفقا للمعايير العالمية مقدما نموذجا عن مختلف المشاركات الجزائرية في المعارض العالمية سنة 2018.

دعوة إلى ضرورة الارتقاء بالتعاون الثنائي الجزائري-الإماراتي في المجال البرلماني (واج)

دعا السفير الإماراتي، يوسف سيف خميس سباع آل علي، اليوم الأحد إلى ضرورة الارتقاء بالتعاون الثنائي الجزائري-الإماراتي نحو مزيد من الازدهار ولاسيما على الصعيد البرلماني.

وأشاد السفير الإماراتي خلال مراسم تنصيب المجموعة البرلمانية للصدّاقة الجزائر- الإمارات العربية المتحدة، بالمستوى "المتميز" لعلاقات التعاون والتشاور التي تجمع البلدين، مجددا دعوته إلى "الارتقاء بالتعاون الثنائي نحو مزيد من الازدهار ولاسيما على الصعيد البرلماني"، حسب ما أفاد به بيان للمجلس الشعبي الوطني وأكد بالمناسبة، أن "الإمارات والجزائر يدعمان بعضهما لاسيما في ظل التحديات التي تواجه الأمة العربية".

ومن جهته، ثمن رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية، عبد الحميد سي عفيف، خلال إشرافه على مراسم تنصيب هذه اللجنة الثنائية، العلاقات التاريخية "المتينة" التي تجمع البلدين على كافة المستويات وأكد أن الجزائر والإمارات العربية المتحدة، "يسعيان دائما، برعاية قائدي البلدين، لتعزيز الصف العربي وتقوية العمل المشترك لخدمة مصالح شعوب المنطقة".

وتابع السيد سي عفيف قائلاً بأن المجلس الشعبي الوطني حريص على إعطاء "دفعة" للعلاقات مع المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي، لافتا، في هذا المقام، إلى الدور الذي تلعبه الديبل وماسية البرلمانية في "تمتين أواصر التعاون وتوطيد الأخوة من خلال تفعيل البعد البرلماني في مسار التعاون باعتباره الهدف المتوخى من تنصيب مجموعة الصداقة الجزائرية الإماراتية".

وفي ذات السياق، أعرب النائب التلي ماضي، بعد ظفره برئاسة مجموعة الصداقة، عن استعداد النواب الذين سيعملون، تحت ظل هذه الآلية، للانخراط في جهود التعاون بما ينسجم مع الإرادة السياسية لدى قيادتي البلدين، يضيف البيان.

تجارة

يقظة إعلامية